



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة مصطفى اسطنبولي - معسكر

كلية الحقوق و العلوم السياسية

بالتعاون مع

مخبر الأدوات القانونية للسياسة العقارية

تنظم

ملتقى وطني إفتراضي عن بعد

بتقنية Google Meet

حول

" الخلع تعسّف في استعمال حق أم ضرورة

حتمية "

يوم 27 سبتمبر 2021

بكلية الحقوق و العلوم السياسية



الإشكالية

يعتبر الزواج أهم و أقدس علاقة على وجه الأرض بين الرجل و المرأة ، فهو ذلك الرباط الشرعي والقانوني الذي يحل به كلاهما لبعضهما ، و من خلاله يستمر النسل البشري في التزايد و النمو ، و لكن في بعض الأحيان يصيب هذه العلاقة نوع من الاهتزاز مما يضطر معه أصحابها إلى إصلاحها من أجل أن تستمر أو حلها عن طريق إحدى الطرق الشرعية و القانونية المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية و في القانون الوضعي ، فيكون ذلك إما عن طريق الطلاق من طرف الزوج ، أو التطليق بطلب من الزوجة عن طريق حكم القضاء في حالة توافر إحدى حالاته المنصوص عليها في المادة 53 من قانون الأسرة الجزائري ، و في حالات استثنائية عن طريق الخلع من طرف الزوجة .

لكن في المدة الأخيرة و منذ تعديل قانون الأسرة سنة 2005 ، أصبح الاستثناء أصلا و العكس صحيح ، حيث و بعد تخفيف شروط الخلع في المادة 53 مكرر منه ، أصبحنا نلاحظ ازدياد رهيب و مثير في حالات الخلع على المستوى الوطني و هي في تزايد كبير ، إذ وصلت سنة 2018 بناء على الإحصائيات الصادرة عن وزارة التضامن 13 ألف حالة خلع ، ما يعادل 19 % من العدد الإجمالي لحالات الطلاق في الجزائر التي وصلت إلى 65.637 حالة ، أما الإحصائيات الصادرة عن الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان - منظمة غير حكومية - فإن حالات الطلاق بلغت سنة 2018 أكثر من 68 ألف حالة بزيادة 3 آلاف حالة عن سنة 2017 و مقارنة بالسنوات الماضية ، حيث أصبحت الجزائر تحتل المرتبة 8 عربيا و 73 دوليا في هذا المجال .

و عليه و من خلال هذه الأرقام الراهية و المنيقة لحالات حل الرابطة الزوجية عن طرق الطلاق أو الخلع ، فإننا نطرح التساؤل التالي : هل لجوء لزوجة إلى الخلع هو استعمال لحقها في حل الرابطة الزوجية بعد محاولات إصلاحها أم تعسف في استعمال هذا الحق بدون إجراء محاولات إصلاح للعلاقة الزوجية أم انه ضرورة حتمية تلجأ إليها الزوجة لفك الرابطة الزوجية ؟

محاوړ الملتقى

- المحور الأول: مفهوم الخلع .
 - مفهوم الخلع في الشريعة الإسلامية
 - مفهوم الخلع في القانون الوضعي .
 - مفهوم الخلع علم الاجتماع .
 - الفرق بين الخلع و طرق حل الرابطة الزوجية الأخرى .
- المحور الثاني: الأسباب المؤدية إلى الخلع .
 - الأسباب الشرعية.
 - الأسباب القانونية الاقتصادية .
 - الأسباب الاجتماعية و النفسية .
- المحور الثالث: تأثير الخلع على أطراف العلاقة و على الغير .
 - تأثير الخلع على الزوجة و الأطفال .
 - تأثير الخلع على المجتمع .
- المحور الرابع : الحلول و الوسائل الممكنة لمواجهة ازدياد ظاهرة الخلع .
 - الحلول و الوسائل الشرعية .
 - الحلول و الوسائل القانونية .
 - الحلول و الوسائل الاجتماعية و الاقتصادية .



قواعد المشاركة في الملتقى:

للمشاركة في الملتقى الوطني الإفتراضي " الخلع تعسفة في استعمال حق أم ضرورة

حتمية"، يجب الالتزام بالقواعد التالية:

- يشترط في البحث الأمانة و الجدية و احترام معايير المنهجية العلمية المتعارفة عليها .
- أن لا يكون البحث المقدم قد سبق نشره أو المشاركة به من قبل ، و أن يتوافق مع محاور الملتقى .
- آخر أجل لإرسال المداخلات مع استمارة المشاركة يكون يوم 20 أوت 2021
- على البريد الإلكتروني : doctournounou5@gmail.com
- الرد على المداخلات المقبولة كاملة على نفس البريد الإلكتروني يكون يوم 11 سبتمبر 2021
- تقبل المداخلات باللغات التالية: العربية، الفرنسية، الإنجليزية.
- ترفق المداخلات بملخصين أحدهما باللغة العربية و الآخر باللغة الإنجليزية .
- تكتب المداخلات باللغة العربية بالخط Traditional arabic الحجم 15 ، و الهوامش بنفس الخط بحجم الخط 12 ، و المداخلات باللغة الأجنبية بخط Times New Roman الحجم 15 ، و الهوامش بنفس الخط بحجم الخط 12 .
- تكتب الهوامش في أسفل الصفحة بطريقة آلية .
- يجب أن لا تتعدى المداخلة 25 صفحة و لا تقل عن 15 صفحة من الحجم A 4.
- تقبل المداخلات الفردية و الثنائية .



تمت رعاية السيد مدير جامعة مصطفى اسطنبولي

الأستاذ بن طاعة سمير

تمت إشراف السيد عميد كلية الحقوق و العلوم السياسية

الدكتور دباكلة محمد

مدير مخبر الأدوات القانونية للسياسة العقارية

أ. حجابي محمد

رئيس الملتقى

الدكتور حيرش نور الدين

رئيس اللجنة العلمية

د. نخني أمينة

أعضاء اللجنة العلمية

- أ. حجابي محمد - جامعة معسكر، أ. رطاع موسى - جامعة معسكر، أ. عمار عباس -
جامعة معسكر، أ. عمري رشيد - جامعة معسكر، أ. كمال بوقرة - جامعة باتنة 1، أ.
محمودي فاطمة الزهراء ناشط - جامعة معسكر، د. حيرش نور الدين - جامعة معسكر، د.
يحيوي سعاد - جامعة معسكر، د. حيدور جلول - جامعة معسكر، د. سعادة بن زيان -
جامعة معسكر، د. سالم محمد - جامعة معسكر، أ. دحو مختار - جامعة معسكر، أ. بشيري
عبد الرحمن - جامعة الجلفة، د. رابع وهيبة - جامعة طارف، د. حسانين عومرية - المركز
الجامعي أفلو، د. ميموب يوسف - المركز الجامعي البيض، د. جريو محمد الأمين - جامعة
معسكر، د. بوداعة الحاج منطار - جامعة معسكر، د. بن عומר سيد علي - جامعة معسكر،
د. بلخوان خزلان - جامعة معسكر، د. لحال منطارية - جامعة معسكر، د. بودالي خديجة -
جامعة معسكر، د. مسلم طاهر - جامعة معسكر، د. بن صابر فتية - جامعة معسكر، خلافي
ربيعة - جامعة معسكر، دالي بشير - جامعة معسكر، بن علي زهيرة - جامعة معسكر، د.
وزقيير محمد - جامعة معسكر، د. مزاح أحمد - جامعة معسكر، د. حماش سيليا - جامعة
معسكر، د. سماحي براهيم - جامعة معسكر.



رئيس اللجنة التنظيمية

د. حيدور جلول

أعضاء اللجنة التنظيمية

د . مراح أحمد ، د. وزقيير محمد ، أ. صديقي عبد القادر ، د. حيرش نور الدين ،
د. بلخوان نزلان، د. بوداعة الحاج منظار، د. سيدعلي بن عومر، د. جريو محمد الأمين،
د. سماحي براهيم، د. بن قلووش نوال، د. بقدي كريمة، د. حاج محمد فضيلة، حماش سيليا.

طلبة الدكتوراه

زياني رشيد ، زوانج عيذونة ، مباركية بسمة ، طهراوي سمية ، بوخاري أسماء ، محمودي سميرة



ملخص المداخلات

الإطار المفاهيمي للخلع وآثاره في الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري

د. سعاد يحيوي

ط.د عمر عسالي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة معسكر

جامعة معسكر

جامعة أدرار

Souad.yahiaoui@univ-mascara.dz

omar.assali@univ-mascara.dz

ben.hamza@univ-adrar.edu.dz

الملخص:

شرع الله سبحانه وتعالى الزواج لتحقيق الهدف منه وهو الخلافة في الأرض وتحصيل الولد وحصول الأُنس والسكن بين الزوجين، قال تعالى "وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ" ، وفي حالة عدم تحقيق المطلوب من الزواج وتضرر الزوجة من تصرفات زوجها شرع الله سبحانه وتعالى لها فك الرابطة الزوجية بإرادتها المنفردة عن طريق الخلع، وذلك بمقابل مادي تدفعه للرجل لتفدي به نفسها وتضع حداً لمعاناتها وتضررها بالارتباط بشخص لا تطيقه ويسبب لها المشاكل والمشقة، وقد اختلف فقهاء الشريعة الإسلامية بخصوصه، لأن الزوجة المتضرر عندما ترفع أمرها للقاضي ويحكم لها بفك الرابطة الزوجية عند تحقق الضرر، هل يعتبر هذا التفريق فسخ أم طلاق، وهل يعتد به في حساب عدد الطلقات، لأن القاعدة الفقهية تقتضي بأن الضرر يزال، والرسول صلى الله عليه وسلم قال " لا ضرر ولا ضرار"، لذلك سوف نتناول هذه الدراسة من ناحية الإطار المفاهيمي للخلع من مفهومه لغة وشرعاً وما هو حكمه وما هي شروطه وما هو موقف المشرع الجزائري منه (مبحث أول)، وما هي الآثار المترتبة عن الخلع، سواءً بالنسبة للنفقة أو الحضانة أو المرأة المختلعة، نستخلص في الأخير أهم النتائج والتوصيات المتوصل إليها من الدراسة، والتي من أهمها أن الخلع إذا كان لضرورة حتمية فهو جائز شرعاً وقانوناً، وإن كان لغير ضرورة فهو تعسف في استعمال حق، واتبعت في ذلك المنهج التحليلي الوصفي تارةً، والمنهج المقارن بين الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري تارةً أخرى.

مفهوم الخلع في الشريعة الإسلامية

ط.د تميم عبد النور

جامعة الجزائر 1

taminearidj@gmail.com

ملخص:

تناولت في هذه المداخلة مفهوم الخلع في الشريعة الإسلامية، من خلال العناصر التالية :
تطرقنا أولاً إلى تعريف الخلع في اللغة والفقه الإسلامي بمذاهبه الأربعة، ثم إلى تمييز الخلع عن الألفاظ المشابهة له ثانياً، وفي العنصر الثالث إلى دليل مشروعيته من القرآن، والسنة، وإجماع العلماء، ثم في العنصر الرابع والخامس على التوالي إلى بيان الحكمة من تشريعه، وحكم طلب الزوجة للخلع، ثم في العنصر السادس إلى تكييف الخلع ؛ هل هو طلاق أو فسخ؟، وهل هو طلاق بائن أو رجعي؟ وهل هو يمين أو معاوضة؟



بعد ذلك تحدثت عن وقت الخلع في العنصر السابع، وهل يصح مع الحيض؟، وأما العناصر الأخيرة من الثامن؛ فتناولت فيها حكم إجابة الرجل لطلب الخلع، من حيث اللزوم أو الاستحباب، وهل يحتاج وقوع الخلع إلى الحاكم؟، ثم بينت أركان الخلع، وشروط كل ركن، وعدة المختلعة، وحثمت المداخلة بخاتمة تضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها.

مفهوم الخلع في الشريعة الإسلامية

ط.د ولد قادة مختار

ط.د سميرة براوي

جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر

mokhtarouldkada@gmail.com

Samira.berraoui@univmascara.dz

الملخص:

من بين طرق فك الرابطة الزوجية الخلع الذي اختلفت المذاهب الفقهية في تعريفه، فلم يجمعوا على مفهوم واحد لكنهم اتفقوا على انه طلاق بعوض، وانه مشروع من الكتاب والسنة والإجماع، وانه يختلف حكمه التشريعي باختلاف الحالة التي يكون فيها الزوجين فقد يكون مكروه، مباح أو محرم.

مفهوم الخلع في الشريعة الإسلامية

ط.د طهراوي علي

جامعة غرداية

ali.tahraoui@univ-ghardaia.dz

مقدمة

إن الحمد لله تعالى نحمده ونستعينه ونتوب إليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فهو المهتد ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثي ر إلى يوم الدين. أما بعد:

إن الشرع الحكيم رسالة لله إلى عباده جاء لينظم حياة المجتمعات ويبحث فيها السكينة ولذلك عنى برعاية الأسرة وحمايتها باعتبارها اللبنة الأولى، وخلق الذكر والأنثى ليسكنا إلى بعضهما البعض وذلك بالمودة والرحمة، ومن قدرته سبحانه وتعالى أن خلق من كل شئ حي زوجين وهذا دلالة على أن الله سبحانه جعل لنا الزواج وسيلة للاستقرار والسكون وبناء أسرة متماسكة، فالأصل في العلاقة الزوجية أن تكون مبنية على المحبة والألفة والمودة والسكن النفسي لكلا من الزوجين وذلك مصداقا لقوله تعالى: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ سورة الروم : 12

كما أنها من أعظم نعم الله التي لا تحصى ولا تعد، يقول الله عزو جل: ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ أَلَيْسَ بِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبَنِعَمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ ﴾ سورة النحل : 21



لكن جرت السنن الكونية على أن التماسك والمودة والرحمة ، ليس مصير كل زواج فقد تعتري الأسر المشاكل الهدوءها ، وتعكر صفوها وبالتالي تتعدد فرق الزواج بتعدد أسبابها فمنها الطلاق و التطلق والخلع وقد أعطى الشارح الزوج الحق في الطلاق الذي يوقعه بإرادته المنفردة على أن يتحمل تبعات الطلاق ، كما أعطى الحق لأحد الزوجين في طلب التطلق إذا وجد في الزوج الآخر سبب من أسباب التطلق المحددة شرعا كالعيوب وعدم الإنفاق وغيرها، وأعطى الزوجة مقابل حق الزوج في الطلاق الحق في الخلع عند كراهيتها لزوجها وعدم قبولها العيش معه من دون أن تجد فيه سبب من الأسباب التي تدعوها للتطلق ولحصولها على الخلع لا بد لها من تحمل تبعات طلبها بأن تدفع له العوض لما تحمله من نفقات الزواج، و يعتبر الخلع طريقاً من طرق انحلال عقد الزواج يتم بلفظ الخلع أو ما في معناه في مقابل عوض تلتزم به الزوجة تعتبر أهمية هذا الموضوع باعتباره سبيلا لفك الرابطة الزوجية هذا من جهة، ومن جهة أخرى لما يثيره من إشكالات عديدة في الفقه والقانون والقضاء .

مفهوم الخلع في الشريعة الإسلامية و التشريع و القضاء

د. كريمة محروق

كلية الحقوق جامعة الإخوة منتوري قسنطينة1

karimamah79@gmail.com

مقدمة:

الخلع يأتي على ألسنة فقهاء الشريعة الإسلامية فيراد به أحيانا معنى عام وهو الطلاق على مال تفتدي به الزوجة نفسها، وتقدمه لزوجها سواء كان بلفظ الخلع أو المبرأة أو كان بلفظ الطلاق، وهذا هو الشائع عند الكثيرين منهم، وأحيانا يطلق ويراد به معنى خاص وهو الطلاق على مال بلفظ الخلع أو ما في معناه كالمبرأة، وهذا ما كان شائعا على ألسنة المتقدمين من فقهاء الشريعة الإسلامية.

أما لدى فقهاء القانون فالخلع هو "دعوى ترفعها الزوجة ضد زوجها إذا بغضت الحياة معه، ولم يكن من سبيل لاستمرار الحياة الزوجية، وخشيت أن لا تقيم حدود الله بسبب هذا البغض، والخلع يقتضي اقتداء الزوجة لنفسها برد مهرها وتنازها عن جميع حقوقها الشرعية مقابل الفرقة مع زوجها".

أما قانونا فقد نص المشرع الجزائري على الخلع بموجب المادة الرابعة والخمسون 54 من قانون الأسرة المعدل بالأمر 02/05 بقوله: "يجوز للزوجة دون موافقة الزوج أن تخالع نفسها بمقابل مالي، إذا لم يتفق الزوجان على المقابل المالي للخلع يحكم القاضي بما لا يتجاوز قيمة صداق المثل وقت صدور الحكم".

ومن خلال هذه المادة ركز المشرع على اعتبار الخلع طلاق بالإرادة المنفردة للزوجة منصبا على مال كبديل للزوج، وفي حالة عدم الاتفاق يرجع الأمر إلى القاضي الذي يحدد البديل غالبا نقدا على أن لا يتجاوز قيمة صداق المثل وقت صدور الحكم.

أحكام الخلع في الشريعة الإسلامية

أ.د/ حيدرة محمد

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

ملخص:

يعتبر الخلع إحدى الطرق التي تفك بواسطتها الرابطة الزوجية، وصورته أن تبذل الزوجة عوضاً لزوجها مقابل فراقها إذا كرهت العيش معه، والخلع بيد المرأة يقابل الطلاق بيد الرجل، كما أن بذل المرأة للعوض نظير فك الرابطة الزوجية يقابل دفع الرجل الصداق للمرأة من أجل إنشاء هذه الرابطة. وللخلع أحكام عديدة تقتصر في هذه الورقة البحثية على أهمها، مثل الحكم الشرعي، والفرق بينه وبين الطلاق على مال، والتكليف الفقهي له.

الخلع في أحكام الشريعة الإسلامية

د. ذيب آمنة

جامعة وهران، أحمد بن بلة 1

dibamina89@gmail.com

الملخص

في مقابل ما للرجل من حق في فك الرابطة الزوجية بإرادته المنفردة، أعطت أحكام الشريعة الإسلامية هذا الحق للمرأة عن طريق الخلع إذا ما لحقها ضرر مادي أو معنوي من طرف الزوج، واعتبر فقهاء الشريعة الإسلامية أن الخلع هو اتفاق بين الزوجين على فك الرابطة الزوجية بمال تدفعه الزوجة للزوج، وقد اختلف الفقهاء في مقدار العوض في الخلع، كما أجازوا أن يكون بدل الخلع القيام ببعض المنافع وإسقاط بعض الحقوق، وباعتباره عقد رضائي بين الزوجين فلم يشترط جمهور الفقهاء أن يتم الخلع أمام القضاء كبقية العقود الرضائية.

مفهوم الخلع وتمييزه عن طرق حل الرابطة الزوجية الأخرى

د. بن غريب رباح

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل

bengherieb_rabah@yahoo.fr

ملخص:

يعرف الفقهاء الخلع عادة بأنه "طلاق بعوض تبذله هي أو غيرها برضاها، فيلزم" ويفهم من هذا أن الطلب يكون من الزوجة، وهو في هذا يتفق مع التطليق، إلا أن الفرق الجوهرى بينهما أن الطليق يبنى على أسباب مادية أما الخلع فيبنى على أسباب معنوية، كما أن المرأة في الخلع هي التي تدفع البدل أما في التطليق فقد تستحقه، كما أن الخلع نقيض الطلاق بإرادة الزوج

المنفردة، ويختلف عن الفسخ في عدة نواح قانونا، كما أنه يختلف عن النشوز ولا يجوز شرعا أن يأخذ لزوج شيئا من مال زوجته حتى يتم طلاقها. إن كان النشوز منه ليجبرها على الخلع، وقانونا ترفع الزوجة دعوى النشوز لا دعوى الخلع.

الخلع بين الشريعة والقانون - دراسة مقارنة بين أحكام الشريعة الإسلامية وقوانين الدول العربية -

ط.د. حرير محمد أمين

جامعة غرداية

mohamed.harir@univ-ghardaia.dz

الملخص:

يعتبر الزواج ميثاقا شرعيا بين الرجل والمرأة على وجه الدوام، بهدف الإحصان والعفاف لكن قد تتنافر القلوب لدرجة يستحيل معها استمرار الحياة الزوجية، مما يفسح المجال لحل عقد النكاح، فإذا كان التنافر من جهة الزوج فيبده إنهاء العلاقة الزوجية عن طريق الطلاق الرجعي، أما إذا كانت الكراهية من جهة الزوجة فإن الإسلام قد أباح لها التخلص من العلاقة الزوجية من خلال الخلع، وهو ما نص عليه المشرع الجزائري في المادة 54 من قانون الأسرة الجزائري واعتبره حقا أصيلا للمرأة تقوم به دون الحاجة إلى رضا زوجها، عكس التشريعات العربية الأخرى.

الخلع بين الشريعة والقانون

ط.د. مرزوق وهيبة

كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف

w.merzouk95@univ-chlef.dz

ملخص:

لقي الخلع حكمه ومشروعيته من الناحيتين الشرعية والقانونية كسبيل لخلاص الزوجة من حياة تستعصى فيها المقاصد النبيلة للحياة الزوجية التي أرستها الشريعة الإسلامية. إذ حظي هذا الموضوع باهتمام بالغ من قبل علماء الفقه الإسلامي الذين اجتهدوا في بسط أحكامه وفقا لما ترتضيه مبادئ الشريعة الإسلامية، كما واضبت التشريعات العربية على تبنيه ضمن قوانين أحوالها الشخصية وعلى رأسها المشرع الجزائري في المادة 54 من قانون الأسرة. وعلى الرغم من الاختلاف السائد بين المذاهب الإسلامية حول طبيعته وأحكامه، وكذا بين التشريعات من حيث تنظيمه إلا أنهم يجمعون الاتفاق حول جوازته والقصد النبيل من تشريعه.

من أحكام الخلع في الفقه المالكي

د/ مية مفتاح أحمد

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية - جامعة وهران 1

ahmedmef@yahoo.fr

الملخص:

راعى الإسلام مصالح الناس في تشريع الأحكام، وفصّل فيما هو ثابت كالعبادات والأسرة، وأجل فيما هو عرضة للتغير كالبيع والعلاقات الدولية؛ وإن اهتمامه بالأسرة واضح في كونها نواة المجتمع، وما المقصد الأصلي من الزواج إلا بقاء النوع الإنساني؛ لكن قد يعترض دوامه أسباب تحل رابطته، وهي ثلاثة: الطلاق من الرجل، والخلع من المرأة، والتطليق من القاضي. وهذا بحث يتناول أحكام الثاني على مذهب مالك بما يناسب زماننا مع الإشارة لبقية المذاهب، ويعقبه بما جاء عنه في قانون الأسرة الجزائري؛ ليختتم بخاتمة تحمل ما سبق، مع ذكر بعض التوصيات، كتبليغ الناس - خاصة في المساجد وعبر وسائل الإعلام - أهم الأحكام الأسرية في الإسلام، وتوعية المرأة بأحكام الخلع ليكون طلبها له في محله، لا عن أسباب تافهة كالطمع في سكن أو منحة أو بتحريض من أهلها.

أحكام الخلع على ضوء القانون الأسرة الجزائري و الشريعة الإسلامية

د. سالم محمد

كلية الحقوق و العلوم السياسية- جامعة معسكر-

mohammed.salem@univ-mascara.dz

ملخص:

أضحى حق الزوجة في طلب انحلال الرابطة الزوجية عن طريق الخلع، مقننا بصورة واضحة بعد صدور تعديل قانون الأسرة الجزائري بموجب الأمر رقم 02_05 للمؤرخ في 27 فبراير 2005، حيث كانت الأحكام المتعلقة بالخلع قبل التعديل أي في ظل قانون الأسرة لسنة 1984، غامضة و لا تدل صراحة على أن الخلع طريقة من طرق إنهاء الرابطة الزوجية، بل أن المادة 54 وهي المادة الوحيدة التي خص بها المشرع الجزائري موضوع الخلع جاءت ناقصة، إذ أنها لم تقنن أحكام الخلع كما هو مدون في كتب فقهاؤنا رحمة الله عليهم، ومن ثم تركت أسئلة كثيرة دون جواب منها على سبيل المثال: ما هي شروط صحة الخلع؟ وهل الخلع فسخ أم طلاق؟ وهل يسقط الخلع حقوق الزوجية؟ وهل الخلع معاوضة أم يمين؟ وهل على المختلعة عدة أم استبراء؟ وما حكم الخلع في مقابل بعض المنافع والحقوق كالخلع على الرضاع والحضانة ونفقة الصغير؟ وللأسف الشديد، لم يتطرق تعديل 2005 للمسائل المذكورة أعلاه، لا من قريب ولا من بعيد، وبقي الخلع منظما بمادة واحدة كما كان الحال سابقا" واقتصر التعديل على تقرير حق الزوجة في الخلع من زوجها سواء برضاها أو دون موافقتها، وهو ما يُعرف بالخلع غير الرضائي، حيث يلزم فيه الزوج بإجابة طلب زوجته بمخالعة نفسها.

ويكتسي موضوع الخلع أهمية بالغة سيما لما يترتب عنه من آثار على الحياة الأسرية واستقرارها والمجتمع، فهو من جانب قد يكون ملذا للزوجة من العيش في حياة زوجية تعيسة لا تستطيع المواصلة فيها، ومن جانب آخر قد يكون سببا لهدم كيان أسرة





كاملة، خاصة و أن ظاهرة الخلع في المجتمع الجزائري قد تفاقمت و انتشرت بشكل مرعب ، حيث سجل ارتفاع عدد حالات خلع الزوجية عن طريق الخلع في الجزائر مقارنة بالسنوات الماضية، قبل تعديل قانون الأسرة في سنة 2005.، فإن ذلك أصبح يحتم على المشرع التدخل وضبط إجراءات الخلع وتقييده أكثر بشروط موضوعية.

حقيقة الخلع بين الشريعة والقانون – دراسة مقارنة –

أ. رصاع موسى

كلية الحقوق و العلوم السياسية- جامعة معسكر-

moussa.ressa@univ-mascara.dz

الملخص:

شرع الإسلام الزواج ليحقق حِكْمَه ومقاصده الشرعية المستمدة من قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُتَفَكَّرُونَ ﴾ (الروم: 21) ، ولكن قد يتعذر استمرار الحياة الزوجية؛ نظرا لسوء التفاهم المستحکم بين الزوجين، والشريعة الإسلامية راعت ذلك، حيث جعلت الطلاق بيد الزوج، وبالمقابل شرعت للزوجة طريقتين لإنهاء الرابطة الزوجية في حالة استحالة دوام العشرة بينهما، وللتنحلي من هذه الحياة الزوجية التعيسة، ما دام أن هذا الزواج أصبح لا يؤدي الغرض المقصود منه، هذان الطريقتان هما: التطليق، والخلع، وهذا الأخير هو موضوع دراستنا.

إنّ من مظاهر تكريم الله سبحانه وتعالى للمرأة، أنه فتح لها بابًا لفك الرابطة الزوجية في حالة ما أصبحت لا تطبق الحياة مع زوجها بأن تقدم له عوضا تفتدي به نفسها وهذا ما يعرف في الشريعة الإسلامية بالخلع، والذي أقرته العديد من القوانين الوضعية كسبب من أسباب حل الرابطة الزوجية، فنجد أن المشرع الجزائري تعرض إلى الخلع في مادة واحدة فقط هي المادة 54 من قانون الأسرة الجزائري والتي تم تعديلها بموجب الأمر 02/05، حيث تنص على أنه "يجوز للزوجة دون موافقة الزوج أن تخلع نفسها بمقابل مالي . إذا لم يتفق الزوجان على المقابل المالي للخلع، يحكم القاضي بما لا يتجاوز قيمة صداق المثل وقت صدور الحكم"، فإذا ما اتفق الزوجان على الخلع يتم الفراق بينهما بالتالي هي أحسن ، أما اذا اختلفا فلها أن تلجأ إلى القضاء ليحكم بينهما .

تنتمي هذه الدراسة إلى المحور الأول من هذا الملتقى ، كما تهدف إلى بيان حقيقة الخلع في كل من الشريعة الإسلامية والتشريعات الوضعية، ومنها قانون الأسرة الجزائري، ثم توضيح أحكام الخلع الشرعية والقانونية؛ - إذ الحكم على الشيء فرع عن تصوره كما يقول المناطقة - وذلك بالتعرف على مشروعيته من حيث آراء العلماء فيه وكذا عرض وجه التباين بين الخلع المقر شرعا، والذي نص عليه القانون.

هذا والمنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج التحليلي المقارن، وذلك بتحليل النصوص الشرعية والقانونية، ثم مقارنتها فيما بينها. ونحن نتبنى الإشكالية المطروحة في مطوية الملتقى، غير أن الإجابة عنها تتضح بعد معرفة ما هي حقيقة الخلع في كل من الشريعة والقانون ؟ وهي التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة، بالإضافة إلى تساؤلات أخرى فرعية منبثقة عن الإشكالية الأم تظهر تباعا .



وبالتالي فإن معالم الخطة إجمالاً هي خطة ثنائية، حيث ندرس في المبحث الأول ماهية الخلع في الشريعة الإسلامية. وفي المبحث الثاني منه مفهوم الخلع في قانون الأسرة الجزائري. طبعاً مع الدراسة المقارنة بين الشريعة الإسلامية وأهم التشريعات العربية الأخرى.

نظام الخلع ضمن مبادئ وأحكام الفقه الإسلامي.

ط.د كرفوف خالد ط.د لزعر عبد العزيز

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة معسكر

mascara.dz-lazaar.abdelaziz@univ

khaled.kerfouf@univ-mascara.dz

ملخص:

يكتسي موضوع الخلع أهمية بالغة من حيث أنه موضوع حيوي يمس بشكل مباشر الحياة الأسرية من مختلف جوانبها ومن ثم المجتمع، فالخلع نظام إلهي ومسألة فقهية قائمة بذاتها، وهو حق مخول للمرأة أقرته الشريعة الإسلامية، ولكن انتشار الوعي الثقافي خاصة فيما يتعلق بمركز المرأة داخل الأسرة وخارجها جعل منه أمراً سلبياً، فهذه التطورات ما هي إلا كاشفة عن هذا الحق لا أكثر وإنما مصدره التشريع الرباني فكما شرع الإسلام الزواج لبناء الأسرة كذلك شرع الخلع للتخلص من الحياة الزوجية التي لا خير في بقائها، وقد جاءت هذه الدراسة لتبرز جانباً من القواعد ذات الصلة بموضوع الخلع من حيث مفهوم ومشروعيته وأركانه وأهم الآثار المترتبة عنه.

ضوابط الخلع في الشريعة الإسلامية

ط. د دهري سومية

كلية العلوم الإسلامية

جامعة الجزائر 01

somidahri@gmail.com

ملخص:

شرع الخلع حقاً للمرأة في حال كرهت زوجها و خشيت على نفسها النشوز بأن تقصر في حدود الله معه أو في حفظ حقوقه أو كانت ناشزاً بالفعل مع كون الزوج محسناً لعشرتها وغير مضار بها، فأباح لها الشرع مخالفته على عوض يتراضيان عليه، وأبيح للزوج أخذ ذلك المال، كما يمكن للقاضي أن يفرق بينهما بناء على طلبها أو يمنع ذلك، وإن كان الأفضل المرور بمرحلة الصلح لدرء الشقاق بينها، وإيجاد سبل للتوافق، كما يجب على المرأة ديانة الاجتهاد في تحمل المسؤولية الزوجية، وعدم التعسف والتسرع في استخدام هذا الحق حفاظاً على الاستقرار الأسري واستمرار العلاقة الزوجية بالمعروف وذلك أقرب للتقوى إلا إذا تعذر تحقيق ذلك معاً، فتكون المفارقة بالمعروف أولى.

الضوابط الشرعية والقانونية للخلع

ط.د الزهرة هراوة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة زيان عاشور الجلفة

heraouaz@gmail.com

الملخص

يحق للزوجة طلب الخلع متى رأت أن الحياة الزوجية صارت مستحيلة مع هذا الزوج، بمنح العوض للزوج، في مقابل طلاقها، وحتى لا يكون هناك تعسف في استعمال حق الخلع من طرف الزوجة تستعمله متى أرادت بلا شرط أو قيد، ومن جهة الزوج يجب ألا يعرضها لتضطر إلى الخلع تفتدي بعوض مالي نفسها لتنجو من الحياة القاسية التي سببها لها الزوج. فهل هذا الحق مطلق شرعا وقانونا أم هو مقيد بشروط وضوابط معينة؟ وهل حددت الشريعة والقانون هذه الضوابط؟ وماهي؟ وللإجابة على هذه التساؤلات وجب التعريف بالخلع والحكمة منه وحكمه ثم التعرف على الضوابط الشرعية والقانونية للخلع.

التكييف الشرعي والقانوني للخلع

د. محسن شداوي ط.د بوطار رجاء

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سوق أهراس

m.chedadi@univ-soukahras.dz

مقدمة

اهتمت الشريعة الإسلامية بالأسرة في كل زمان ومكان سواء أثناء بنائها أو بعد إنحلالها ، وقد اعتبرت الزوج والزوجة أساسها وقاعدتها الذي تظمحل دونه خصوصا مايتعلق بالعلاقة الأسرية واستمرارها وسلامتها وجعل الزواج البنية القاعدية و المودة والرحمة الرباط الذي يحكمها، فبسلامتها وتماسكها يسلم المجتمع قال تعالى: **" وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا "** النساء21 ارتبطت التشريعات بصفة وطيدة بالمرأة التي تعتبر المحور الأساسي لها حماية لها من تعسف الرجل عموما والزوج خصوصا سواء كان ذلك قبل الزواج أو أثناءه أو بعده ، خصوصا مع التطورات الإجتماعية والسياسية والثقافية وكذلك الأيديولوجية ومع ازدياد المشاكل الأسرية وتعقدها وجب على المشرع الجزائري إيجاد حلول قانونية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والأوضاع الجديدة خصوصا تمزق الحياة الأسرية وانحلالها فقد يحصل أن تنتزوج المرأة فيحدث مايزيل المودة والرحمة مع زوجها لا لشيئ إنما فقط لأنها تكرهه أو حتى الزوج يكرهها فتستحيل الحياة الزوجية بينهما وبصير الإصلاح بلا جدوى، أما بالنسبة للزوج فقد خوله الشرع الطلاق بالإرادة المنفردة وأعطاه العصمة في ذلك .



أما بالنسبة للزوجة فقد أقر لها الشرع الخلع الذي مقتضاه أن تفندي المرأة نفسها وذلك من خلال إعطائها مقابل الخلع الذي هو ما دفعه الزوج من مهر لها ويتم ذلك عن طريق دعوى الخلع ، هذا وقد انتشر الخلع في الجزائر بشكل رهيب مما جعل فقهاء القانون يولونه أهمية خاصة في دراساتهم وأبحاثهم وهو ما دفعنا نحن أيضا أن نخوض في هذا الموضوع المهم والحساس أين سنحاول تسليط الضوء على المدلول القانوني والشرعي للخلع ، ومحاولة الإجابة على الإشكالية التي يطرحه الموضوع والمتمثلة في كيف عالجت الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري الخلع باعتباره ظاهرة اجتماعية وقانونية؟

الإشكالات التي يثيرها التكييف القانوني للخلع بين نشوءه كعقد ومجرد تصرف انفرادي بيد الزوجة

- قراءة بين القانون الجزائري وبعض القوانين العربية -

د. خلافي ربيعة د. حيرش نور الدين أ. صديقي عبد القادر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة مصطفى اسطنبولي - معسكر

noureddine.hirech@univ-mascara.dz

الملخص:

رغم الأخذ بنظام الخلع وإقراره في العديد من التشريعات العربية - إضافة إلى قانون الأسرة الجزائري-، مثل التشريع الكويتي، المصري، الأردني، ناهيك عن التشريعين الإماراتي والمغربي، إلا أن تنظيمه اختلف حسب تغير موقف هذه القوانين من طبيعته وذلك استحابة لبعض الأصوات المرتفعة المنادية برفع الظلم عن المرأة. فقد عرف المشرع الجزائري تأرجحا في قانون الأسرة الجزائري بين مرحلتين هامتين بشأن تحديد رؤيته حول مدى رضائية الخلع أو انعدامها. لينفرد بعد تعديل 2005 في تكييفه من حيث اعتبار حقا شخصا خالصا للزوجة يستجيب له القاضي دون حاجة لموافقة الزوج، بدلا من اعتباره عقدا رضائيا بين الطرفين من حيث المبدأ على غرار ما هو منصوص عليه في التشريعات العربية المقارنة التي مال البعض منها إلى تقنين نوع آخر من الخلع يعرف بالخلع القضائي إلى جانب الخلع الرضائي.

تقنين مادة الخلع في قانون الأسرة الجزائري - بين وهم المساواة الجندرية وعدم استيعاب مآلات التقنين-

أ. حجاري محمد

جمعة مصطفى اسطمبولي- معسكر

mohammed.hadjari@univ-mascara.dz

الملخص:

الخلع عند الفقهاء هو فرقة بين الزوجين بعوض، مقصود راجع لجهة الزوج بلفظ من أفاظ الطلاق. والحكمة من تشريعه هو دفع الأذى والضرر عن الزوجة وتعويض للزوج عما تكلفه من مهر ونفق، ففيه تمكين للزوجة من الخلاص من رابطة زوجية عندما يفوت الهدف أو المقصود منها لعدم الانسجام.

والناظر في التعديل الأخير لقانون الأسرة الجزائري يلحظ التحول الكبير في ترتيب بعض الحقوق الزوجية، وقلب لموازين أخرى، حيث صار الخلع حقا أصيلا للمرأة، مثله مثل الطلاق بالنسبة للزوج، بعد أن كان يتوجب موافقة الزوج عليه من حيث المبدأ من خلال المادة 54. وهو ما جعل المحاكم تستجيب لطلب الزوجات بالخلع، دون حاجة لرخصة أو موافقة الأزواج، الأمر الذي جعل نسبة الخلع تتضاعف مقارنة بعقدين ماضيين، كل ذلك خلف تفكيك لروابط أسرية، وتخلي عن المسؤولية الاجتماعية والرقابية التي كان ينبغي من المنظومة القانونية أن تساعد القضاء في تحقيقها. وسنبحث عن مدى تأثير قانون الأسرة الجزائري مما صار يسمى بالمساواة الجندرية في الاتفاقيات الدولية، وهو الاتجاه الخاطئ المبني عليه نص المادة 54 وغيرها من الأحكام الواردة في قانون الأسرة. في النقاط الآتية:

أولاً: مسألة المساواة في تقرير الحقوق الزوجية في التشريع الإسلامي والاتفاقيات الدولية

ثانياً: مسائل الفرقة بين الطلاق بالإرادة المنفردة للزوج والخلع - فروق فقهية وعملية.

ثانياً: موقف الاجتهاد القضائي قبل التعديل في تقرير الخلع بين اعتباره رخصة أو حق أصيل

رابعاً: المسائل القانونية المطلوب مراجعتها للتقليل من حالات الخلع - تعديل نص التحكيم - النظر في مسائل التطبيق للضرر وصعوبة الإثبات -

"الفرق بين التطلق والخلع شرعا وقانونا"

ط.د فاطمة الزهراء بوعسلة أ. براهيم عماري

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسبية بن بوعلي - الشلف

f.bouasla@univ-chlef.dz

ملخص:

الزواج هو الإطار الشرعي الذي تقوم عليه العلاقة بين الرجل والمرأة، وقد شرعه المولى عز وجل على سبيل الدوام والاستمرار، غير أنه أحيانا تتسلل الشقاكات إلى الحياة الزوجية ويتعكر صفوها ولا يبقى مجال لاستمرارها، فشرع الطلاق الذي هو بيد الزوج وفي المقابل شرع التطلق عند توافر أحد الأسباب المنصوص عليها شرعا وقانونا، وعند عدم توافر هاته الأسباب يمكنها اللجوء إلى الخلع مقابل مال تدفعه للزوج.

فللتطبيق والخلع أحكام مختلفة وآثار عامة بينهما وأخرى آثار ينفرد بها الخلع عن التطليق.

مقاربة بين الخلع و التطليق و آثارهما في انحلال الزواج .

ط.د بن عيسى سارة ط.د عربي ربيع عبد الحفيظ

جامعة معسكر

rabie.arbi@univ-mascara.dz

Sara.benaissa@univ-mascara.dz

الملخص:

يعد الزواج الرباط الذي شرّعه الله على عباده مبينا أهدافه، لذلك حضني باهتمام بليغ شرعا و قانونا ، كما يعتبر رسالة هامة على أساسها يتم بناء أسرة تسودها المودة و الاحترام و ينبع من خلالها أجيال تساهم في تكوين المجتمع ، وبالرغم من ذلك قد تعترض العلاقة الزوجية في بعض الأحوال أموراً و مشاكل تجعل الحياة بين الزوجين مصدر شقاق و خصام ، فيلجأ أحد الطرفين إلى استعمال حق الخلع و غالبا ما تكون الزوجة كما لها الحق في طلب التطليق إلا أن هناك فرق بينهما لارتباطهما ببعض الشروط ناهيك عن وجود آثار لانحلال الرابطة الزوجية و كل ذلك يطال الأسرة بمحملها إذ ما وجد الأطفال ، ويبقى الشغل الشاغل في عصرنا هو ارتفاع نسبة قضايا الخلع و تبعاته ممّا عجز عن توضيح هدفه ما إذا كان تعسف في استعمال الحق أو استعماله لدفع الضرر.

الفرق بين الخلع و الطرق الأخرى لفك الرابطة الزوجية

د. بن حمودة مختار

كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة غرداية

Bh.mokhtar47200@gmail.com

ملخص :

إن الرابطة الزوجية من أقدس وأقدم العقود منذ نشأة الخليقة، والتي أحاطها الله عز وجل بالكثير من العناية، كي لا تكون محل للعبث والإستهتار من قبل الأزواج، حيث وضع لكل طرف في هذا العقد حقوق وواجبات عليه الإلتزام بها، وفي حال الإخلال بأحد هذه الإلتزامات، أو إستحالة العشرة، يستطيع أحد أطراف هذا العقد ووفق طرق معينة وعند توافر شروط معينة أن يطلب فك هذه الرابطة الزوجية ومن بين هذه الطرق الخلع والطلاق والتطليق، وهذا ما أقرته القوانين الوضعية كذلك.



الفروق القانونية بين الخلع وغيره من صور انحلال الرابط الزوجية الأخرى

د. عفيف اسمهان

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

mimiba18@yahoo.com

ملخص:

انتهاجا بالشريعة الإسلامية عدد المشرع بموجب المادة 48 من قانون الأسرة صورا لفك الرابطة الزوجية وعمل على التفصيل في هذه الصور وايراد أحكامها ضمن المواد 52 و 53 و 53 مكرر و 54 و 55 من قانون الأسرة، وباعتبار أن الأصل في الزواج الديمومة والاستقرار وأن الطلاق شرع كحل استثنائي في حالة استحالة التوافق بين الطرفين فقد كان اللجوء إلى هذه الصور من فك الرابطة الزوجية متباينا تبعا لشروط كل واحدة منها وكذا نتيجة الفروق التي يتميز به كل نوع عن الآخر من حيث المفهوم والأحكام، فالخلع في مفهومه وأسباب اللجوء إليه يختلف عن الطلاق بالإرادة المنفردة وكذا التطلق والطلاق بالتراضي والنشوز .

الخلع دراسة تاصيلية بين الفقه الاسلامي و التشريع الجزائري

د. دالي بشير ط.د بوخاري أسماء ط.د زوانب عينونة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة معسكر

جامعة مستغانم

جامعة معسكر

ainouna_zouaneb@univ-mascara.dz

boukhari.asma29@gmail.com

bachir.dali@univ-mascara.dz

ملخص :

تبنى الأمم على صلاح المجتمعات و المجتمعات على صلاح الأسر و صلاح هذه الآخيرة مرهونة بحماية العلاقات الزوجية و روابطها أثناء قيامها و في مرحلة انتهائها و هذا ما تعمل عليه الشريعة الإسلامية التي وجدت مبادئها أصلا لتحقيق مقاصد الزواج السامية ولبنتها أن يعيش الزوجان في كنف الميثاق الغليظ الذي يسوده المودة والرحمة والسكينة والتعاون مع ضمان حماية أطراف العلاقة الزوجية عند حدوث شقاق و صعوبة استمرار العلاقة الزوجية بسبب انعدام الرحمة و المودة و السكينة و الاحترام و عدم المقدرة على مواصلة الحياة الزوجية بين الزوجين، لإنقضاء المقصد الذي تبنى عليه الحياة الزوجية، فيمتنع كلا الزوجين عن أداء الواجبات المتبادلة بينهما حيث تصبح هذه الحياة غير قابلة للإصلاح فلا بد من حتمية علاج هذا التنافر لحماية أفراد هذه الأسر.

شرع الإسلام في هذه الحالة علاجاً مناسباً لهذا التنافر وهو الفراق إما من قبل الزوج بالطلاق أو الزوجة عن طريق التطلق أو الخلع و هذا ما سار عليه واضعوا قانون الأسرة بجعلهم الطلاق علاجاً للخلافات الزوجية حتى لا ينفع معه علاج سواه ومن ثم نجد أن الزوجة لم تعد تحت رحمة الزوج الذي يملك حق الطلاق بل فتحوا لها طريق آخر من خلاله تستطيع أن تتخلص من الحياة الزوجية تنفذ منها إلى حياة الراحة فيسروا لها أن تتفق مع زوجها على الطلاق دون المساس بحقوقها الشرعية وحقوق الأبناء على هذه الفرقة. فتقدم لزوجها مالا لتفتدي به نفسها عندما لا تطيقه دون إيذاء أو ضرر، هذا ما يطلق عليه فقها وقانونا تسمية الخلع.



الخلع من رخصة إلى حق أصيل للزوجة

د.حمّاش سيلية د. ربيعة ناصيري

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة معسكر

جامعة بشار

nacirirabaaa@yahoo.com

cylia.hamache15@gmail.com

ملخص

أقرت الشريعة الإسلامية حق الخلع للزوجة لتيسير خروجها من علاقة زوجية تكرهها، وكذا قوانيننا التي استمدت أحكام الخلع من الشريعة، وذلك بسبب بغض أحدهما للآخر، مما يؤدي إلى نفوره منه وعدم مقدرته على مواصلة الحياة الزوجية معه، لانتفاء المقصد الذي تبنى عليه الحياة الزوجية من سكن ومودة ورحمة. خاصة أن الخلع في قانون الأسرة كان يعتمد على موافقة الزوج؛ إلا أن التعديل الأخير بالأمر 02/05 الذي لحق المادة 54 والتي أقر فيها المشرع الجزائري أن الخلع حق إرادي للزوجة مع دفعها بدل للخلع ولا يتطلب موافقة الزوج لوقوعه.

الخلع في القانون الجزائري من عقد رضائي إلى حق أصيل للزوجة

ط.د بن علي أمال

جامعة البليدة 2 لويسي علي

chahin718@gmail.com

الملخص :

الخلع من المسائل التي كانت ولا تزال تثير الكثير من الجدل القانوني في الجزائر سواء قبل تعديل قانون الأسرة أو بعده، فقد شرعه الإسلام لرفع الضرر عن الزوجة، فبين من يراه عقد رضائي بين الزوجين قبل التعديل وبين ما يراه الكثير حاليا خاصة بعد التعديل على أنه حق أصيل للزوجة دون تدخل لإرادة الزوج في ذلك ولا حتى سلطة القاضي إلا في مقابل الخلع. وكذا بعض حقوق الزوجية الناجمة عن فك الرابطة الزوجية عن طريقه .
وحاولنا من خلال دراستنا هاته تبين الطبيعة القانونية للخلع هل هو عقد رضائي للزوجة أم أنه حق أصيل لها وعليها طرحنا الإشكالية الآتية : ما هو موقف المشرع الجزائري من الخلع قبل وبعد تعديل قانون الأسرة لسنة 2005؟

مخالعة الزوج ممارسة لحق شرعي أم قناع للإنتقام منه - دراسة تحليلية في ضوء المادة 54 من قانون الأسرة الجزائري

د. ميسوم خالد

جامعة تيارت

د. سنوسي علي

الملحلة الجامعية السوقر - تيارت

الملخص:

يعد الخلع أحد طرق انحلال عقد الزواج ويقع باتفاق الزوجين أمام القضاء مقابل عوض تدفعه الزوجة لزوجها للخلاص منه ، وانطلاقاً من أهمية هذا الموضوع في الحياة العملية فقد أولته القوانين الوضعية اهتماماً كبيراً ، لذا اعتمدنا في بحث هذا الموضوع أسلوب الدراسة المقارنة بين قانون الأحوال الشخصية الجزائري وبعض القوانين الأخرى كقانون الأحوال الشخصية المصري ، فضلاً عن آراء الفقهاء المسلمين في كل مورد من موارد البحث مع الإشارة إلى بعض القرارات القضائية ، وقد تناولنا هذا الموضوع في عدة محاور ، فبيننا تعريف الخلع وتكييفه الفقهي وأدلة مشروعيته ، ثم مقومات الخلع وشروطه صحته ، وأنهيينا البحث بتحليل ونقد للمادة 54 من قانون الأسرة الجزائري، والنقص الذي يشوب هذه المادة وما يسببه من مشاكل أسرية وتهديد إستقرار الأسرة الجزائرية والمجتمع ، ثم أنهينا بخاتمة تضمنت أهم ما توصلنا إليه من نتائج ومقترحات .

الجوانب العملية للتراضي حول الخلع في قانون الأسرة الجزائري

بن صابر فتيحة

كلية الحقوق و العلوم السياسية - جامعة معسكر -

fatiha.bensabeur@univ-mascara.dz

ملخص:

من أهم المواضيع التي نص عليها قانون الأسرة الجزائري، نجد الخلع الذي لم يوفيه المشرع حقه، حينما اقتصر في تنظيمه على مادة واحدة لا تعكس القيمة الحقيقية لموضوع الخلع، ولا تتضح فيها أحكامه التفصيلية، مما جعل من الضروري البحث في هذا النوع من إنهاء الرابطة الزوجية، الذي أضحى عنواناً لمساواة الزوجة مع الزوج في حق إنهاء الرابطة الزوجية، فالخلع حسب نص المادة 54 من قانون الأسرة الجزائري، يعد صورة من الصور الذي تظهر فيها دور إرادة الزوجة في إنهاء الرابطة الزوجية.

الأسباب الحقيقية وراء طلب خلع المرأة لزوجها

جريو محمد الأمين

كلية الحقوق و العلوم السياسية - جامعة معسكر -

mohammed.djeriou@univ-mascara.dz

الملخص:

كثيرا ما تلام المرأة في المجتمعات العربية الذكورية على طلبها الخلع من زوجها على اعتبار أن المجتمع يدينها عادة قبل الاستماع إلى مبرراتها ويجعلها وحدها المسؤولة عن انحلال الرابطة الزوجية عن طريق الخلع، في حين أنه قد توجد مبررات وأسباب جدية تجعل استمرار الحياة الزوجية مستحيلة، أو قد تجلب للزوجة ضررا أكبر، وغالبا ما تندرج هذه الأسباب ضمن الطابوهات التي لا تستطيع الزوجة البوح بها والمتعلقة أساسا بالحياة الخاصة مع الزوج.

الأسباب الاقتصادية كدافع للخلع

د. قعبس نورالدين

أستاذ بجامعة مستغانم

noredinekaabs@gmail.com

الملخص

يعد الخلع أحد طرق فك الرابطة الزوجية، وهو فراق بعوض، ولم يجتمع الفقه على تعريفا موحدا له، ويذهب الكثير منه إلى تسليط الضوء على الخلع ومقارنته بالطلاق، إذ أنه عند جمهور الفقهاء - الفرقة - في مقابل مال تكون خلعا سواء كانت بلفظ الخلع أم بلفظ الطلاق. ويبقى الخلع عند الفقه بين الجائز والمكروه والمحرم ويرجع ذلك إلى العلة والمعلول. ومن بين أهم أسبابه حاليا هي الدوافع المالية الاقتصادية، وما يطرح التساؤل هو إلى أي مدى تكون الأسباب الاقتصادية دافعا للخلع؟

وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تشريح بعض الأسباب التي قد تكون دافعا قويا للخلع نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1- عمل الزوجة.

2- الذمة المالية المستقلة للزوجة.

3- التفاوت المالي بين الزوجين لاسيما حين تكون الزوجة أكثر ثراء من زوجها.

4- وضع بعض الأملاك باسم الزوجة لاسيما العقارية منها" السكن مثلا".

وفي كل الأحوال فإن طغيان الجانب المادي على مودة العلاقة الأسرية وفي غياب الوازع الديني القوي لا النفاقي فإن مآل معظم العلاقات المبنية على المصالح المادية الفشل.

الحضرية كأسلوب للحياة وعلاقته بالخلع في ظل العولمة
(دراسة سوسيو ثقافية)

برياق نورة - طالبة دكتوراه - جامعة باتنة 1 - الحاج لخضر - البلد: الجزائر

ber.bagdz2050@gmail.com

معصم فيروز - طالبة دكتوراه - جامعة باتنة 1 - الحاج لخضر - البلد: الجزائر

maassamfeyrouz@gmail.com

الملخص:

تهدف الدراسة إلى الكشف عن علاقة الحضرية كأسلوب للحياة ناتج عن تداعيات العولمة بانتشار الخلع، وقد جاء الاهتمام بهذا الموضوع نتيجة للتزايد الرهيب في حالات الخلع خاصة في المجال الحضري، والنتائج السلبية لذلك على الأسرة والمجتمع، و ضرورة إيجاد حلول مناسبة للتقليل من حالات الخلع في المجتمع. ولتحقيق الهدف من الدراسة تم تقديم عرض نظري تضمن تحليل سوسيو ثقافي لجوانب التفاعل بين الحضرية كأسلوب للحياة والمظاهر المختلفة للعولمة، ثم تحديد أسباب الخلع في ضوء هذا التفاعل. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: ممارسة أسلوب الحياة الحضرية المتأثرة بمظاهر العولمة يؤدي إلى ارتفاع حالات الخلع، وأن الاستقلال المالي والتفتح الثقافي للمرأة الحضرية يشجعها على عدم تحمل المشكلات الأسرية وطلب الخلع.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات والمقترحات منها:

- تعريف المرأة بحقوقها وواجباتها الأسرية.
- ضرورة التحذير من الآثار السلبية للعولمة والعمل على مواجهتها.

الآثار الاجتماعية والقانونية للخلع

د. بيدي أمال

جامعة زيان عاشور - الجلفة -

bidiamal18@gmail.com

الملخص:

إن عقد الزواج ليس عقد ملكية ولا الحياة الزوجية حياة عبودية ، بل هي تشارك وتقاسم لأعباء الحياة بين الزوج و الزوجة ، فمتلما كان الزواج بتراض وقبول بينهما ، يكون فك الرابطة الزوجية بمنح كل منهما السبيل في ذلك ، إما بطلاق من الزوج ، أو خلع من الزوجة .
لكن الزواج كأبي علاقة وفكها لها أثارها على كل الأطراف التي لا يمكن تجاوزها أو غض البصر عنها ، ويبقى الخلع في نظر الزوجة وسيلة علاجية وممارسة لحقها في افتداء نفسها ، لكنها في المقابل تنتج أثارها الاجتماعية والقانونية على كل الأطراف سواء أطراف العلاقة أو غيرها .



الاثار القانونية المترتبة عن الخلع

د. جلول حيدور د. أحمد مراح

جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر

mohamed.merah@univ-mascara.dz

djelloul.haidour@univ-mascara.dz

الملخص:

يعتبر الخلع من بين الوسائل التي تؤدي إلى فك الرابطة الزوجية، وهو حق مقرر للزوجة التي لم تعد تستطيع العيش مع زوجها، فهو بذلك يقوم على دافع معنوي عكس التطليق، كما يختلف عن الطلاق بالتراضي الذي يقتضي الاتفاق بين الزوجين على جميع الشروط وتقديم عريضة مشتركة بينهما أمام القضاء، في حين أن الخلع يتقرر للزوجة سواء وافق عليه الزوج أو لم يوافق، وسواء وافق على قيمة بدل الخلع أو لم يوافق وفي حالة عدم الموافقة عليه يقدره القاضي على أن لا يتجاوز قيمة صداق المثل عند النطق بالحكم، لذلك فقد تتعسف الزوجة في استعمال حقها في الخلع الذي يمكن أن يتم حتى دون سبب، وهذا قد يؤثر سلبا على الزوج خاصة إذا كان له أولاد لما الذي يقتضي توفير لهم سكن ونفقة غذائية.

"إعداد الزوجة الصالحة وقاية من الخلع".

مسلم الطاهر

جامعة مصطفى اسطمبولي _ معسكر

ملخص:

أصبح الخلع ظاهرة اجتماعية، زادت انتشارا في الآونة الأخيرة، وقد اجتمعت جملة من المسببات التي أدت إلى تفاقم هذه الظاهرة، مما دفع المهتمين بعقد الملتقيات والأيام الدراسية، من أجل معرفة أسباب كثرة حالات الخلع، ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها، من أجل الحد منها، ومن هذه الحلول تربية البنت تربية إسلامية، تكون منجية لها في حالها ومآلها، وتحفظ عليها دينها وأسرتها من الضياع.

الخلع صمام امان وضممان

لعماره الربيع

طالب دكتوراه جامعة معسكر الجزائر

rabia.lamara@univ-mascara.dz

ملخص:

ان الخلع هو صمام امان لحياة زوجية بلغ بها التوتر حد الاحتقان ولم يبقى من سبيل صلح او اصلاح لترميم هذا الكيان او البنيان الذي صار عبئا على اشخاصه فحق لك طرف انهاء العلاقة الزوجية والخروج الى بر الأمان سواء بمبادرة من الزوج بالطلاق او من الزوجة بالخلع. وكما ان الخلع صمام امان لعلاقة افلست هو اداة ضممان للجهة التي تضررت بتعويضها ماديا حتى لا يدركها الظلم والخسارة مرتين وهذا ما نحاول تبيانه من خلال ورقتنا البحثية المتواضعة.



دعوى الخلع القضائي في القانون الجزائري

د. ياسين طالب

جامعة الجزائر 3

taleb.yacine@univ-alger3.dz

ط.د عمور بشرى

جامعة الجزائر 1

b.ammour@univ-alger.dz

ملخص

تناولت الدراسة دعوى الخلع القضائي، ولقد ركزت الدراسة على الجانب الإجرائي لرفع هذه الدعوى وفي نهاية الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: دعوى الخلع القضائي دعوى مثل سائر دعاوى الأحوال الشخصية، إلا أنه يشترط مجموعة من الشروط لضمان قبولها، باعتبار هذه الدعوى قائمة على سبب نفسي لا يشترط إثباته، أصبحت العديد من النساء تلجأ إليها لتفادي طول إجراءات التقاضي مقارنة بدعوى التطليق، وإن كان القاضي هو صاحب الاختصاص في تكييف الدعوى، إلا أنه يجب على المشرع إعادة النظر في أحكام الخلع، حتى لا يكون وسيلة في يد الزوجة لإلحاق الضرر بزوجه بحجة أنها تستعمل حقها.

دعوى الخلع، الإجراءات والحكم

بن زيان سعادة

جامعة معسكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية

saada.benziane@univ-mascara.dz

مقدمة

الزواج يعتبر سنة الأولين والآخرين لما يحدثه من فوائد نفسية ومادية في حياة البشر ولاسيما أنه نواة لتكوين الأسر وبناء الأمم، وهذه العلاقة الزوجية تفضي إلى إقامة حقوق وواجبات بين الزوجين لتعم الحياة الزوجية بحياة سعيدة تحفها المودة والرحمة، وأحيانا هذه الحياة في منعطفها تؤدي إلى سوء المعاشرة وإستحالة إستمراريتها مما يجعل الطلاق حل الأخير لخلافات الزوجين وهو كره لهما، لكن خوف من تعسف الزوج في إمساك بزوجه وعدم فكه للرابطة الزوجية إضرارا بها بسبب اعتبار الطلاق حق إرادي خالص للزوج كون العصمة بيده في المجتمعات العربية الإسلامية، وكذلك عدم تحقق الشروط التي ينص عليها القانون التي تحقق حق الزوجة في طلب الطلاق، جعل المشرع الجزائري منفذ يمكن للزوجة اللجوء إليه في حالة كرهها ونفورها من بعلمها الزوج عن طريق مخالعت نفسها من ذمة زوجها نظير تعويض مالي، يحدده القضاء، تدفعه له.

وترجع أهمية الخلع أنه يعد سبب من أسباب إنهاء العلاقة الزوجية أجازها الشرع والقانون ولكن بسبب كثرة الطلاق بواسطة الخلع بنسب عالية على مستوى الجهات القضائية، وما نتج عنه واقعا من تفكك الأسر والتشرد للأطفال وانحرافهم، جعل المهتمين بظواهر الأحوال الشخصية وقواعدها يحاولون دراستها و إيجاد حلول لتخفيف إستعمال الزوجة هذه الآلية لفك الرابطة الزوجية.

وعليه فإن الإشكالية التي يمكن أن نطرحها في هذا الموضوع وهي ماهية الإجراءات القضائية التي تتبع في رفع دعوى الخلع؟ وكيف يمكن للقاضي التعامل مع هذه الدعوى؟



وتبعاً لذلك، فإن المنهجية المتبعة تتمثل في المنهج الوصفي عن طريق تحليل النصوص القانونية ومحاوله إزالة الغموض عنها وإثارة نقاط الضعف والقوة فيها بقصد إثراء هذا الموضوع. وللإجابة على هذه الإشكالية قسمنا الموضوع إلى مبحثين درسنا في المبحث الأول إختصاص وإجراءات دعوى الخلع ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى حكم التي يصدره القضاء في هذه الدعوى.

الجوانب الإجرائية لدعوى الخلع في القانون الجزائري

ط.د. شايبي العيد

جامعة الدكتور يحي فارس - المدية.

chaibi.laid@univ_medea.dz

الملخص:

إن قانون الأسرة الجزائري رغم معالجته للمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية و القواعد الأساسية المنظمة للأسرة و أحكامها إلا أنه لم يتطرق إلى الإجراءات الواجب اتباعها في دعاوى فك الرابطة الزوجية، الأمر الذي يستوجب الرجوع إلى قانون الإجراءات المدنية و الإدارية لمعرفة طرق رفع الدعوى إلى المحكمة و اختصاصها و طرق الطعن في أحكامها.

الخلع الإلكتروني: نظام تقاض إلكتروني أم خدمة إلكترونية؟

د. حساين عومرية

د. وهيبة رايح

rabahouahiba@hotmail.fr

جامعة الطارف المركز الجامعي آفلو

مقدمة

نعالج من خلال هذا المقال موضوع الخلع والذي يعتبر إجراء وحقا مشروعا تتبعه الزوجة بهدف فك الرابطة الزوجية بمقابل مالي، والذي تطرق إليه المشرع الجزائري في المادة 54 من قانون الأسرة. حيث حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية التطرق إلى مدخل مفاهيمي حددنا فيه مضمون الخلع لغة واصطلاحا، ثم عرجنا على التأكيد على مخاطر انتشار الخلع في مجتمعاتنا العربية، آخذين بذلك نموذج "الخلع الإلكتروني" المنتشر مؤخرا كأحد الطرق العصرية والرقمية المتطورة في فك الرابطة الزوجية.

هذا وتكمن أهمية الموضوع وعنوان المقال المرتبط فيه، في التحسيس بالارتفاع الرهيب لحالات الخلع المرتبطة في أغلب الأحيان وفي الآونة الأخيرة على وجه الخصوص بدوافع وأسباب لا يمكن بنائها أو اعتبارها أساس قويا لفك الرابطة الزوجية المقدسة كونها تجمع بمصالح متعددة أهمها مصلحة الأولاد.

وعلى هذا الأساس نتساءل من خلال هذه الورقة البحثية: حول القيمة المضافة للخلع الإلكتروني كأحد طرق فك الرابطة الزوجية في ظل الارتفاع الرهيب لحالات الخلع في الوطن العربي؟

يعتبر الخلع أحد مخارج وحلول المشكلات الزوجية، بما يوفره من حل شرعي وانساني وقانوني لتلك المشكلات، فهو يعتبر انصافا للمرأة واعترافا بحقها، في وقت لم تكن المرأة تحظى بشيء من حقوقها، إذ من حق الزوج وحده تطليق زوجته إذا تبين له



انعدام أو صعوبة استمرار الحياة الزوجية، وإذا بادر الزوج بالطلاق يتحمل وحده الأعباء المالية، وكما من حق المرأة تخليص نفسها من زواج لا تستطيع الاستمرار فيه، فإنها كذلك تتحمل هي الأعباء المالية لزواج اختارت هي أن تقطعه. ولقد نص المشرع الجزائري على مصطلح الخلع في المادة 54 من قانون الأسرة، دون أن يفصل فيها وغنما أشار إليها من خلال كلمة (تخالع نفسها) وهي دلالة على منح الزوجة أحقية خلع نفسها وإنهاء الرابطة الزوجية بنفسها وإرادتها، وبهذا يعتبر ذلك اعتراف من المشرع الجزائري بمشروعية واحقية الخلع للمرأة في طلب الانفصال عن زوجها.

الحد من الخلع بواسطة الطرق البديلة لحل النزاعات (الصلح أنموذجا)

د. زغودي عمر

د. يخلف محمد القادر

المركز الجامعي بأفلو

جامعة عمار ثلبيجي الأغواط

zeghoudimar@hotmail.com

a.yekhlef@lagh-univ.dz

الملخص:

اهتم بها الشرع والقانون بالأسرة حتى لا تفشل وتنتهي بالطلاق أو الخلع، ولكن للأسف يوجد عدد معتبر جدا من الزوجات تنتهي بالطلاق، ولذلك سعى الشرع والقانون لمحاربة ظاهرة الطلاق بأساليب شتى انطلاقا من تكوين المقبلين على الزواج، إلى محاولة إيجاد صلح بين الزوجين في أروقة المحاكم كمحاولة أخيرة، قبل أن ينطق القاضي بالطلاق ليكون الزوجان بائنين عن بعضهما البعض، ولكن من خلال الأرقام المسجلة يظهر أن الصلح القضائي لم يحقق الثمرة المرجوة منه، ولذلك ذهبت كثير من الدول الإسلامية إلى تعديل آلية الصلح القضائي بإسناده إلى مختصين اجتماعيين ونفسيين وذلك حتى يتمكنوا من معرفة الأسباب الحقيقية التي تؤول إلى زواجين وتدفعم للطلاق سواء كان عن طريق التطبيق أو عن طريق الخلع، ومن ثمة اقتراح الحلول الملائمة، ومن أجل ذلك أنشأت أقسام خاصة ملحقة بمحاكم الأسرة تنظر في قضايا فك الرابطة الزوجية قبل عرضها على القاضي.

الوسائل القانونية لتسوية نزاعات فك الرابطة الزوجية عن طريق الخلع

ط.د. رشيد زياتي

ط.د. مباركية بسمة

د. بودالي خديجة

جامعة مصطفى اسطبولي معسكر

rachid.ziani@univ-mascara.dz

Khadidja.boudali@univ-mascara.dz

الملخص:

خصت الشريعة الإسلامية الأسرة بوافر العناية وأحاطتها بجملة من الأحكام التي تدعم الحقوق المتبادلة وتحافظ على استمرارها واستقرارها، حيث كانت السبابة في وضع الوسائل للحفاظ عليها من القوانين الوضعية، ومن أجل ذلك فعند نشوب نزاع بين الزوجين يجب اللجوء الوسائل الفعالة والناجعة لإنهاء المنازعات وديا. وعلى اثر دراستنا لهذا الموضوع تبين لنا أن المشرع الجزائري سار على خطى الشريعة الإسلامية باعتماده على الصلح والتحكيم كوسيلتين لتسوية المنازعات والخصومات، خاصة في فك الرابطة الزوجية عن طريق الخلع.



غير أن الشريعة الإسلامية فصلت أكثر في شروط وأركان الخلع وكيفية الإصلاح بينهما في مقابل يظهر جليا إغفال المشرع عن تنمية الجزائري موضوع الخلع واكتفى فقط بمقابل عوض يتفق عليه الزوجان.

مدى موازنة قاضي شؤون الأسرة بين إجراءات الأسرة وقانون الإجراءات المدنية والإدارية في دعوى الخلع.

د. عائشة عبد الحميد

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف - الجزائر

malekcaroma23@gmail.com

ملخص:

تعرف الجهة القضائية بأنها الجهة المكلفة في المنازعات والخصومات بين أشخاص المجتمع، ويؤدي القضاء دورا كبيرا في تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع، حيث يساهم قاضي شؤون الأسرة في الاجتهاد، لاستخراج القاعدة القانونية وتطبيقها على موضوع النزاع. حيث يلعب القاضي دورا كبيرا في المحافظة على الأسرة والنظام الاجتماعي بوجه خاص، ولاسيما وأن الأسرة هي اللبنة الأولى في تكوين المجتمع. حيث ينظر قسم شؤون الأسرة على الخصوص في دعاوي الطلاق وكذا التطلاق والخلع.

دور القاضي في حماية الطرف الضعيف من خلال تقديره لبدل الخلع

د. عبد الدايم هاجر

جامعة منتوري قسنطينة 01

hadjerabdedaim@gmail.com

الملخص:

لا تزال منازعات شؤون الأسرة تشكل النصيب الأوفر من المنازعات المطروحة أمام الجهات القضائية، بفعل أن الزواج هو عقد الحياة الإنسانية الأبدية وهو البدر الأساسية لتكوين الأسرة والمجتمع، إلا أن هذا الزواج قد يتحول من نعمة إلى نقمة فيؤدي بالزوجين إلى فك الرابطة الزوجية بينهما وكما أباح المشرع للزوج أن يوقع الطلاق إذا دعت الحاجة إليه، أباح للزوجة أيضا حق الانفصال عن زوجها؛ وعليه جاءت دراستنا تتمحور حول دور القاضي في تقدير بدل الخلع لحماية الطرف المتضرر.

سلطة القاضي في تقدير التعويض للزوج عن الخلع التعسفي

د. لخضر جرادة د. إسماعيل نبو

جامعة طاهري محمد بشار المدرسة الوطنية العليا لأشغال العمومية، الجزائر

nebbouismail@gmail.com

lakhadrdj@gmail.com

ملخص:

بعد أزيد من عشرين سنة على تطبيق قانون الأسرة رقم 11/84 وعلى أثر التغيرات السياسية والتطورات العلمية التي شهدتها الجزائر، ونظرا للضغوط الخارجية المفروضة على المجتمعات بالعربية بدعوى حماية حقوق الإنسان ومساواة المرأة بالرجل كان لازما على المشرع الجزائري إعادة النظر في هذا القانون بتعديله عن طريق الغاء بعض مواد وأثره البعض الآخر منها وإضافة بالجديد اليه، وعلى خلفية هذا الصراع فقد مس التعديل الذي جاء به الامر رقم 02/05 أهم المواد التي من شأنها تعزيز مكانة المرأة وتقوية مركزها القانوني للوصول بها إلى مساواتها بالرجل، فبيما يخص انحلال الزواج فقد ارتقى المشرع بحق المرأة في طلب الخلع من رخصة إلى الحق الأصيل الذي يقابل حق الرجل في الطلاق وذلك ما تجسد من خلال المادة 54 من قانون الاسرة المعدلة، ولقد ترتب على هذا التعديل آثار سلبية تمثلت أساسا في زيادة نسبة الخلع في المحاكم، حيث شهد القضاء تهافت الزوجات على طلب الخلع حتى لأنفه الأسباب، وعليه كان ينبغي البحث عن دور القاضي المعروضة عليه دعوى الخلع.

التوصيات

اجتمعت لجنة صياغة التوصيات الخاصة بملتقى الخلع تعسف في استعمال حق أم ضرورة حتمية على الساعة 14:00 من أجل بلورة التوصيات النهائية للملتقى والمكونة من الأساتذة الآتية أسماؤهم:

- أ/دحو مختار.....رئيسا.
- أ/ حيرش نور الدينعضوا.
- أ/ مراح أحمد.....عضوا.
- أ/ حيدور جللول.....عضوا.
- أ/وزقيير محمد.....عضوا.
- أ/ صديقي عبد القادرعضوا.
- أ/ خلافي ربيعةعضوا.

وقد تم الاتفاق على التوصيات التالية:

*الاهتمام بالجانب المعنوي للإنسان حتى يتم كبح طغيان الجانب المادي.

*تفعيل دور الأسرة والمساجد ووسائل الإعلام في التوعية للحد من الظاهرة.

*تفعيل جهات الصلح والوساطة بين الزوجين والعمل على تكوين مرشدين اجتماعيين في مجال الأسرة.

*إسناد قضايا الخلع إلى قضاة ذوي خبرة وتجربة مهنية.

*إلزام الزوجة بدفع تعويض للزوج عن الأضرار المادية اللاحقة به من جراء الاستعمال التعسفي للخلع إلى جانب تمكين الزوج من مقابل الخلع.

*تعديل المادة 222 من قانون الأسرة بتقيد القاضي بالرجوع إلى المذهب الملكي باعتباره المرجعية الفقهية للمجتمع الجزائري.

*إعادة النظر في نص المادة 54 من قانون الأسرة بقبول الزوج للخلع ورضاه أي الرجوع إلى النص القديم أي ما قبل تعديل 2005 لقانون الأسرة.

*تعديل قانون الأسرة وتوضيح شروط الخلع المتعلقة بالطرفين فيما يخص مقابل الخلع وبيان صياغته وشروطه .

*إعادة النظر في نص المادة 54 من قانون الأسرة فيما يخص تقدير القاضي لقيمة مقابل الخلع بصداد المثل وذلك يجعل تلك القيمة تشمل مكونات الصداق(المبلغ المالي للصداد مضاف إليه قيمة الصداق).

*ضرورة تحديد موقف المشرع صراحة فيما يخص مؤخر الصداق في جال طلبت الزوجة الخلع.

*إلزام المدعية حين رفع دعوى الخلع أن تدفع مبلغ كفالة كضمان لحصول الزوج على مقابل الخلع.

*توسيع تشكيلة قسم شؤون الأسرة لتضم إلى جانب قاضي شؤون الأسرة مساعدين ، الأول يكون له خبرة في علم النفس أو الاجتماع والثاني له خبرة في الجانب الديني.